المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والاهداف

ا. منير صوالحيه
معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة العربي التبسي، تبسه

ملخص:

تعالج ورقه البحث هده المضمون العلمي والعملي للمجتمع المدني، من خلال تتبع صيرورة هدا المفهوم في الجزائر واهداف ووظائف مؤسساته، وتوضح اشكال العلاقه بينه وبين الدوله، وحدود مجالات المجتمع المدني والسياسي تفاديا لسلبيات التداخل بينهما. كما تهدف إلى تحديد اسس تطوير العلاقه بين الطرفين من اجل التحول الديمقراطي الحقيقي في الجزائر.

وكانت النتائج المستخلصه تعبر عن عدم وجود مجتمع مدني فعال في الجزائر، حيث انه في ظل غياب دور القوى السياسيه في الجزائر اصبح المجتمع المدني يكتسب شرعيته من السلطه القائمه، مما يضعف من إمكانيه تشكله واستقلاليته. ومن تم فهو ليس إلا واجهه لاحزاب سياسيه، او خدمه لجماعات المصالح، تدفعه إلى ممارسه انشطه سياسيه بعيدة عن اهدافه، وتفرض عليه بنيه من الوظائف تضر بالمسار الديمقراطي.

Résumé :

Dans ce papier, nous recherchons le contenu scientifique et pratique de la société civile à travers le suivi de la continuité de ce concept en Algérie ainsi que les objectifs et les fonctions de ses institutions. Clarification des types de relations entre elle et l'état, les limites des domaines de la société civile et la société politique afin d'éviter toute ingérence négative entre eux et de définir les bases de leurs développements pour le changement démocratique opéré en Algérie.

Les résultats obtenus témoignent de l'inexistence d'une société civile active en Algérie puisqu'en l'absence du rôle des forces politiques en Algérie ; la société civile tire sa légitimité du pouvoir ce qui fragilise son indépendance et son existence. Sinon, elle devient une façade pour les partis politiques ou bien au service des groupes d'intérêts qui la poussent à des activités en contradiction avec ses objectifs et lui imposent une structure des fonctions nuisibles à la démocratie.

مقدمـة:

شهد العالم منذ بداية التسعينات من القرن العشرين تزايدا في الاهتمام الشعبي والدولي بالمجتمع المدني واصبح الحديث عنه في مختلف الفعاليات، وينظر إليه كالية وقناة تعمل على تمكين الافراد والجماعات وإبراز نشاطاتهم في المجال العام باستقلالية عن مؤسسات الدولة. كما ارتبط تشكيل المجتمع المدني بالديمقراطية، فكلما اتسعت الممارسة الديمقراطية عبرت عنها انشطة وفعاليات المؤسسات المدنية وكلما ضاق الهامش الديمقراطي همشت تلك المؤسسات.

ويعد تواجد المؤسسات المدنية المتنوعة النشاط في المجتمع من اهم مميزات التحول الديمقراطي ومن ابرز الاليات التي تشجع المواطنين على العمل الجماعي لتحقيق المصالح وإرساء وتعميم ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية.

ويعتمد دور منظمات المجتمع المدني في بناء الدولة الحديثة على النظرة التكاملية بين مفهومي الدولة والمجتمع المدني، فهناك علاقة تكاملية وليست تنافسية تتنامى وتتكامل كلما ترسخت التربية المدنية في ثقافته. ويعزي هذا الفضل كله إلى التطور التاريخي الذي حدث في معنى المجتمع المدني، فقد تحول من وسيلة للتنظيم تهدف إلى الحفاظ على المصالح الخاصة فقط إلى وسيلة لحماية الحقوق والحريات في مواجهة الدولة.

غير ان مفهوم المجتمع المدني لا يزال غامضا، إذ يصعب الحديث عن اكتمال في المعنى او في التجربة، خاصة في الجزائر، وإنما هي حالة دائمة من الضعف والقوة بحسب العلاقة مع الدولة، وحسب بنية ووظائف المجتمع المدني واهداف اعضائه. لذلك نستبعد التطابق الكلي بين التجارب الغربية المتعددة، وتجربة الجزائر. وفي هذا السياق

سيتم معالجة المشكلات الاتية: ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر؟ وما هي الاســس التي يمكن اعتمادها لتطويره؟

1– مفهوم المجتمع المدني:

من المفاهيم التي دابت التحاليل المعاصرة على استعمالها مفهوم المجتمع المدني بكل دلالاته السياسية والتاريخية المعروفة. وقد حظي هذا المفهوم بالعديد من التعريفات المتباينة شكلا ومضمونا. ويعتبر من المفاهيم التي تحتاج إلى تحديد دقيق. وقد يستخدمه البعض كمقولة غربية مفارقة للواقع المجتمعي العربي والإسلامي. لكن استخدام هذا المفهوم سيكون بعيدا عن التفسيرات الإيديولوجية له.

إن مفهوم المجتمع المدني ينظر إليه باعتباره نمطا من العلاقات الحرة غير الرسمية بين الافراد لكنها " نمط من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الافراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين او اعضاء في وطن، اي لا من حيث خلق رابطة وطنية شاملة (الامة والدولة) ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وافكارهم ومقدساتهم ورموزهم، وهناك تداخل في اهتمامات كل من المجتمع المدني والدولة "[1].

كما ان هذه العلاقات تقوم على المصالح وتلتزم بالديمقراطية بين افرادها وبين الدولة. والمجتمع المدني هو " نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين افراده، وبينهم وبين الدولة، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم

[1]- محمود حواس، "العالم العربي والمجتمع المدني"، **الحوار المتمــدن**، العــدد 1371 (نــوفمبر2005)، ص.5

والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الاوقات التي يستدعي فيها الامر محاسبتها."[2]

وعرّف ايضا على انه " مجمل التنظيمات غير الإرتية وغير الحكومية التي تنشا لخدمة المصالح او المبادئ المشتركة لاعضائها، وبانه كذلك المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين افراده على اساس الديمقراطية بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على اساس اغلبية سياسية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية في حدها الادنى على الاقل."[3]

يشكل المجتمع المدني نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي يخرج قليلا او كثيرا عن سلطة الدولة. وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها، وسائط تعبير للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة. فهو إذا مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مركز الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، " فتنظيمات المجتمع المدني تقوم بدور مزدوج في المجتمع، فهي تحصن الفرد ضد سطوة الدولة، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة."[4]

إنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وحياته وتضامنه وقيمه وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي. إن هذه الهوامش هي التي يطلق عليها **المجتمع** المدني. وللإشارة **هنا** فإن "المنظرين للمجتمع المدني كثيرا ما يسقطون الاحزاب السياسية

---

[2]- حامد خليل: "الوطن العربي والمجتمع المدني"، **كراسات إستراتيجية**، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق، العدد الأول (السنة الأولى، خريف 2000)، ص. 12.

[3]- أحمد شكري الصبيحي: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ، ص ص.29-30

[4]- أبو بلال عبد الله الحامد: **ثلاثية المجتمع المدني**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص.39

كتنظيمات للمجتمع المدني ويعتقدون انها اقرب إلى المجتمع السياسي منها إلى المجتمع المدني."[5] كما قدم تراث دراسة المجتمع المدني الكثير حول استقلالية المجال المدني عن المجال السياسي، إلى درجة ان هذه الاستقلالية اصبحت احد المعايير الاساسية في تعريف ما يطلق عليه "المجتمع المدني". إلا ان المجال السياسي لا يسمح للمجال الاجتماعي ان يستقل استقلالا كاملا، وضبط المجال الاجتماعي لا يقتصر على مجرد الخوف من ان يتحول هذا المجال إلى فوضى.[6]

تعريفات المجتمع المدني غالبا ما تتحرك في إطار محدد يتراوح بين المجال الهيجلي الذي يتوسط الاسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية، وبين المجال الغرامشي الذي يتوسط البنية الاقتصادية والدولة.[7] إلا ان المقولة الغرامشية للمجتمع المدني لا تاخذ معناها الحقيقي إلا في علاقتها مع مقولة المجتمع السياسي فإذا كان الاول فضاء للهيمنة الإيديولوجية فإن الثاني فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة والتهديد بالقوة.[8]

والقصد بالمجتمع المدني هنا يتضمن كل التنظيمات والمنظمات غير الحكومية سواء كانت اهدافها اجتماعية او اقتصادية او ثقافية **الّتي** تعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية، ولها بناؤها التنظيمي وهيكلها الإداري الحر والقدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات.

---

[5]-Larry Diamond, « Rethinking Civil Society », Journal of Democracy, Vol.5, N°3 (July, 1994), pp.04-14.

[6]- أحمد زايد: النخب الاجتماعية، حالة الجزائر ومصر (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005), ص.12.

[7]- كريم أبو حلاوة، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني (النشأة، التطور والتجليات)**، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص ص.52- 63

[8]- عبد القادر زغل، **مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية** (القاهرة: مركز البحوث العربية، دار عنكان للدراسات والنشر، 1991)، ص.150.

إن المنظمة او منظمات المجتمع المدني، تقوم ببعض انشطتها معتمدة على العمل التطوعي الذي لا يهدف إلى الربحية، وهي بذلك منظمة تضم مجموعة من الافراد تجمعهم المصالح والاهداف والافكار والتوجهات السياسية والاجتماعية، يعملون في هذه المنظمة بعيدا عن اطرهم المرجعية المباشرة والتقليدية.

ومعنى ذلك ان المجتمع المدني يشير إلى انشطة جماعية لفاعلين غير حكوميين واصبح يمثل قوة ضاغطة لدفع التحول الديمقراطي، "فالفكر الليبرالي يربط بين المجتمع المدني والعملية الديمقراطية، فالتحول الديمقراطي في الغرب حسب الطرح الليبرالي تم بموجب وجود هذا المجتمع المدني."[9]

ويستطيع المجتمع المدني ان يساهم في تعزيز الديمقراطية من خلال اليات معينة كإتاحة قوة التفاوض الجماعي، والعمل على توسيع نطاق ممارسة السلطة، واصبحت قوة المجتمع المدني الان بشموله هيئات وروابط غير حكومية ونقابات العمال والمهنيين وجمعيات رجال الاعمال وغيرها، ينظر إليه باعتباره "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح اعضائها كالجمعيات الاهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشا لتقديم مساعدات او خدمات اجتماعية للمواطنين او لممارسة انشطة إنسانية متنوعة."[10]

---

[9]- مايكل فولي وبوب إيدوارز، "مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة محمد أحمد إسماعيل علـــي، **مجلـة الثقافة العالمية**، عدد 86 (جانفي ــ فيفري1998), ص ص.11-12

[10]- عبد الغفار شكر، **اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي** (القـــاهرة: مكتبـــة مـــدبولي، 2004)، ص.173

2- وظائف المجتمع المدني:

هناك خمس وظائف اساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني:[11]

ا- تجميع المصالح: عن طريق بلورة مواقف جماعية من القضايا التي تواجه اعضاءه، وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على اساس هذه المواقف الجماعية.

ب- حسم وحل الصراعات: بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة واجهزتها البيروقراطية، فتسهم بذلك في توطيد وتقوية اسس التضامن الجماعي.

جـ- زيادة الثروة وتحسين الاوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها.

د- إفراز القيادات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم.

هـ- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: هذه الثقافة التي ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، وما يترتب على هذا كله من تاكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية.

وعلى العموم، فإن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة إدارية شاملة للمجتمع كله، وليس بالضرورة ان يكون هناك عداء او تناقض بين الدولة والمجتمع المدني.[12]

---

[11]- عبد الغفار شكر، **المجتمع الأهلي**، (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص.96

[12]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.282

يراد للمجتمع المدني ان يقوم بادوار اساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية والمشاركة السياسية، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي.[13]

ويشترط في مؤسساته جملة من الخصائص تضمن لنفسها الاستمرار والنجاح، وتعتمد على الديمقراطية في ممارستها، حيث تتمتع بهامش من الاستقلالية عن الدولة سواء في نشاتها او تمويلها او إدارتها، وقدرتها على التكيف، وتتعدد بداخلها المستويات الراسية والافقية سواء من حيث هياتها التنظيمية او من حيث انتشارها الجغرافي والجماهيري، واحتوائها للصراع وامتصاصه مهما كانت درجته سياسية او إيديولوجية بشكل سلمي وصحي بعيدا عن الولاءات الشخصية وممارسة العنف.[14]

3- المجتمع المدني وجماعات المصالح في الجزائر:

يوجد في اغلب المجتمعات الحديثة جماعات المصالح مستقلة عن الاحزاب السياسية، ولكنها لها وظائف سياسية قد تكون مفيدة للمجتمع او ضارة به، حسب قوة السلطة او ضعفها، وتضم جماعات المصالح عددا من الافراد الذين يجمعهم نسب او دين او جنس، او مصلحة خاصة (اقتصادية او سياسية)، وهي تجمعات من الافراد تنشا على اساس تطوعي او إجباري، تهدف إلى تحقيق مصالح اعضائها، وتستهدف التاثير في العملية السياسية، وتحاول التقرب من الذين بيدهم المراكز الهامة والمؤثرة في المجتمع، فهي "منظمات جماهيرية، تختص بالدفاع عن مصالح معينة، وتباشر عند الاقتضاء ما يعن لها من انماط النفوذ او التاثير تجاه السلطات العامة، ودوائر صنع السياسات او القرارات

[13]- متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.29

[14]- الصبيحي، المرجع السابق، ص ص.32-37

السياسية، سواء بهدف رعاية المصالح التي تمثلها وحمايتها وتعزيزها، ام بغية الحصول على قرارات او تعهدات من شانها خدمة هذه المصالح وتطويرها."[15]

ويتمثل الدور الاساسي الذي تقوم به هذه الجماعات في كونها وسيطا بين النخبة السياسية الحاكمة والمواطن، كما انها تعبير عن جانب من القوى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، سواء من حيث وزنها او مطالبها. "وبالتالي فهي ليست بمعزل عن التنظيم الرسمي للمجتمع، وإن كانت لا تعدو ان تكون احد المكونات الرئيسية لتنظيمه غير الرسمي."[16]

إن جماعات المصالح تتحدد بعدة عناصر، من اهمها انها تجمعات منظمة، وانها تجمعات تستند على مفهوم مشترك للمصالح يربط بين اعضائها، وانه كلما كان هناك وعي بالمصلحة المشتركة، كلما تحققت الفاعلية لحركة الجماعة. "فهي تمثل جماعة تعرف بالذكاء والقدرة على التحرك في كل مكان ومناسبة بهدف تحقيق مكاسبها، وذلك من خلال ربط علاقات للصداقة، او استخدام التاثير بالمال."[17]

وسواء كانت جماعات المصالح تشكل خطرا يهدد المجتمع، لانها تضع نصب عينيها مصلحتها الخاصة ولو كانت على حساب المصلحة العامة، فتضعف المؤسسات الرسمية مما يؤدي إلى فساد الحكم، "فغياب مؤسسات قوية، مستقلة وراسخة، يسمح في الحقيقة للقابضين على مهام السلطة ان يرجحوا اهدافهم الخاصة على المنفعة العامة ويقيمون الفساد كنهج للحكم،"[18] إلا انه قد تؤدي ادوارا حيوية "باعتبارها اطرا لتنظيم

---

[15]- السيّد عبد الحليم الزيات، **في سوسيولوجيا بناء السلطة، الطبقة..القوة..الصفوة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990)، ص.176.

[16]- المرجع نفسه، ص.177.

[17]- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، دون تاريخ، ص.113.

[18]- بيرتراند بادي، **التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدوي**، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2001)، ص.90.

خليط من الجماعات الاجتماعية النوعية، وزيادة فعاليتها وتاثيرها في حركية العملية السياسية ومخرجاتها، وإن لم تهدف إلى الاستيلاء على مؤسسات ممارسة السلطات العامة, او السيطرة على اليات التنظيم الرسمي للمجتمع. وهنا يكمن جوهر التمايز بينها وبين الاحزاب السياسية على اختلاف صيغها وتنوع تنظيماتها."[19]

لقد حدث ارتباط عميق في الادبيات بين جماعات المصالح، والديمقراطية والتعددية السياسية.[20] فعمل هذه الجماعات لا يتعارض مع الديمقراطية بل يعززها، لانها تحترم قيم الديمقراطية كحرية الراي وتحترم حريات وحقوق الاخرين. وهي ضمان لاستقرار واستمرار النظام فهي تعظم من دور الفرد في ممارسة حرياته وحقوقه، كما انها في المقابل تقلص دور الدولة وسطوتها في مواجهة المجتمع.

وفي مقابل الطرح السابق للعلاقة بين جماعات المصالح والديمقراطية، هناك طرح اخر يربط بين جماعات المصالح والسلطة السياسية في الدول النامية، ووفقا لذلك فإن جماعات المصالح قد تكون في بعض النظم السياسية اداة تستخدمها السلطة وتعتمد عليها لدعم نفوذها في المجتمع وتحقيق تاييد بعض منظمات المجتمع المدني لها. كما ان استخدامها للوسائل غير الشرعية يؤدي إلى الفساد،[21] سيما الرشوة والتهديد. وهنا يطرح

---

[19]- السويدي، المرجع السابق، ص.178.

[20]-See Robert Bianchi : Interest Group politics in The Third Word Quarterly, (April1986), pp. 507-531.

[21]- حسب تصنيف سنة 2008 لمنظمة شفافية دولية "ترانسبارنسي انترناشيونال" الكائن مقرها في لنـــدن، ولديها فرع بالجزائر تمثله الجمعية الجزائرية لمحاربة الفساد، فقد احتلت الجزائر المرتبـــة 92 مـــن حيث انتشار الفساد من بين 180 دولة شملتها الدراسة، ويهتم تقرير المنظمة بدراسة حالة الفساد على المستوى الإداري والمؤسسات العمومية وفي الوسط السياسي. أنظر: جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5434 (24 سبتمبر 2008)، ص.2

مفهوم الإدماجية الذي ارتبط في البداية بدراسة دول امريكا اللاتينية، ثم امتد إلى دراسة جماعات المصالح في الدول النامية ومن بينها مصر.[22]

وهناك نمطان اساسيان لجماعات المصالح:[23] نمط تعددي ديمقراطي يتميز بالاستقلال عن الدولة والحرية في ممارسة انشطته، ونمط اندماجي يتحرك في إطار دعم نفوذ الدولة ويستخدم كاداة لكسب التاييد لها، ولكن بين النمطين الرئيسيين يمكننا ان نتصور انماطا فرعية تبتعد او تقترب من هذين النمطين الرئيسيين وفقا لدرجة استقلالها عن الدولة او دمجها فيها. فهناك اختلافات في تفسير دور جماعات المصالح، وطبيعة العلاقة بين السلطة السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والتي تتراوح ما بين التاييد والاندماج الكامل والاستقلال والمعارضة.

فالإسهامات العلمية التي بدات منذ السبعينيات من القرن العشرين في مجال جماعات المصالح ركزت إلى حد كبير على النظام السياسي كمصدر لتغيير ملامح وسمات المجتمع المدني.[24] لان جماعات المصالح تشكل إحدى عناصر المجتمع المدني، ولذلك فإن قوتها ونجاحها ووظائفها مستمدة من وجودها الاجتماعي، بينما يكون ضعفها نتيجة لسلبياتها والتي يكون منها ان "قيادة هذه الجماعات قد تتاثر بها فئة قليلة لا تنظر إلا لمصالحها غير مكترثة باراء المعارضين فيها، ولو كانوا اغلبية."[25]

إن النظام العربي الرسمي (ومنه النظام الجزائري) تديره جماعات حاكمة، لها مصالح جهوية وعشائرية وعائلية، ومن خلال هذه المصالح يتم مد شبكة من العلاقات لخدمة مصالح هذه الجماعات، واصبحت الدولة اداة بيد الجماعة الحاكمة، بعد ان تخلت

---

[22]- أماني قنديل، **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1996)، ص.10

[23]- المرجع نفسه

[24]- نيفين عبد المنعم مسعد، **العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية** (القاهرة: مركز البحوث السياسية، 1991), ص.405

[25]- قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2004)، ص.345

عن الوفاق الداخلي (الوطني والاجتماعي) من اجل وفاق خارجي لا يضمن حاجيات المواطن العربي بقدر ما يضمن استمرار هذه الانظمة المفلسة التي لم تعد تملك ما تقدمه لشعوبها، واصبح ينظر إلي هذه الشعوب كما لو انها مجرد شتات ومجموعة من الطوائف، وبمثابة قبائل متعددة، كما تريده القوى الغربية.

وفي هذا السياق يرى عبد الإله بلقزيز" في اسباب العنف في الوطن العربي بان "الإخفاق السياسي الذي تعيشه الانظمة الحاكمة في الدول العربية مرده فقدان الشرعية التي يقوم عليها كل نظام من حديث الشرعية الديمقراطية الدستورية: فهو إما نظام نخبة عسكرية نشات خارج الحياة السياسية الليبرالية المتواضعة، او نظام قبائل وعشائر وطوائف ينهل تقافته من النظام السياسي التقليدي او من نظم الحكم المحلي في اوائل العهد الحديث، او نظام تيوقراطي يستعيد تقاليد الدولة السلطانية التقليدية."[26]

اما نتائج العنف السياسي فتؤكد البيانات بان الجزائر تعتبر نموذجا شديد الدلالة على فضاعة ما حدث في اقل من عقد من الزمن، إذ قدرت المصادر الرسمية حجم ضحايا العنف بين الجماعات المسلحة والسلطة من الفترة 1992 إلى 2000 بنحو 200.000 قتيل إضافة إلى 600.000 مهجر وآلاف المفقودين ومليون من ضحايا العنف.[27]

وقد اعتبر "مولود حمروش" رئيس الحكومة الاسبق ان الانظمة العربية انتجت علاقات هيمنة على المجتمع وليس علاقات قوة، وان دورها يتركز على توزيع الريع والمزايا، كما وجه انتقادات لاداء الحكومات المتعاقبة في الجزائر التي اصبحت ضحية العصب وتاثير الزبائنية التي تعمل في شكل شبكات، متهما إيّاها بالفشل في اداء مهامها

---

[26]- عبد الإله بلقزيز، "العنف السياسي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد 207 (أبريل– مـــاي 1996)، ص ص. 76 –77.

[27]- وردت هذه الأرقام خلال المؤتمر الصحفي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في كرانس مونتانا بسويسرا بعد اعتلائه السلطة سنة 1999. ولمزيد من المعلومات حول هذه المـــذابح، انظـــر: عبـــد الحميـــد ابراهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958–2001** (بيروت: مركز دراالوحدة العربيـــة، 2001)، ص. 257.

التي لم تضمن لا الامن ولا الاستقرار ولا قيادة مسار دمقرطة وعصرنة البلاد، ولا حل للمشكلات المتعلقة بمستقبل الجزائر والاستجابة للمطالب الملحة للجزائريين.[28]

4- العلاقه بين المجتمع المدني والدوله في الجزائر:

من الصعب الحديث عن مجتمع مدني او حتى عن مجتمع اهلي او منظمات غير حكومية بعيدا عن مؤسسة الدولة، إن العلاقة بين الطرفين لابد من ان تحكمها قاعدة اساسية مؤداها الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني، وهدا هو مرجع التعريفات الرائجة للمجتمع المدني، ومنها انه " كل المؤسسات التي تتيح للافراد التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل او توسط الحكومة. "[29]

فإن حرية تشكيل المنظمات غير الحكومية، تعبر عن حجم مساحات الحرية في المجتمع كما هي انعكاس لطبيعة النسق السياسي القائم، ولا وجود لدولة من دون مجتمع ولا يستقيم استقرار المجتمع من دون دولة، لان المجتمع المدني بحاجة إلى مجتمع سياسي من خلاله تدار الدولة، كما ان الدولة بحاجة لمجتمع مدني من خلاله تحصل هي على جزء من شرعيتها. إن السعي المستمر في سبيل الديمقراطية يمكن اعتباره تفسيرا للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. كما ان النمو التدريجي للشبكات الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة بدا في تغيير طبيعة التفاعل بين الدولة والمجتمع. قد يشكل تبلور المجتمع المدني مقدمة لصياغة ثقافات مدنية مرافقة له.[30]

---

[28]- مولود حمروش، حوار مع **الخبر الأسبوعي**، العدد 460 (22 إلى 28 ديسمبر 2007), ص.8.

[29]- B. Bertrand , **Sociologie politique**, paris, presse universitaires de France, 1979, p.105

[30]- لاري دايموند، **مصادر الديمقراطية ــ ثقافة المجموع أم دور النخبة** ــ ترجمة سمية فلوعبود، (بيروت: دار الساقي، 1994), ص.75

اثيرت قضية المجتمع المدني في الوطن العربي كموضوع مركزي للتفكير بداية في بلدان المغرب العربي قبل دول المشرق في فترة السبعينات من القرن الماضي.[31] وفي حالة الجزائر فإن المفهوم استعمل كوسيلة لإخراج النظام السياسي الجزائري من ازمته والتخلص من مرجعاته القديمة (الاشتراكية، التخطيط، الاحادية) نحو مرجعيات جديدة اخرى كالديمقراطية، اقتصاد السوق. فالمفهوم مرتبط بعملية التحول الطويلة التي يعيشها النظام السياسي والاقتصاد الجزائري.[32]

وقد عرف مفهوم المجتمع المدني في الجزائر تطورا منذ الثمانينيات من القرن العشرين بمقاومته الدولة الشمولية، فظهرت الاحزاب السياسية وروابط حقوق الإنسان، بعد التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية خاصة بعد انهيار النموذج الاشتراكي، فتاسست الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سنة 1987، وكانت الجمعيات التي انتشرت بارقام مذهلة فقدرت بحوالي 70 الف منظمة غير حكومية في الوطن العربي جلها في الجزائر ومصر، إذ حوت الجزائر لوحدها حوالي 25 الف منظمة واتحاد ورابطة وجمعية بعد احداث الخامس من اكتوبر 1988.[33]

إن واقع الاحزاب السياسية في الجزائر على اختلاف توجهاتها السياسية، والتي نشات بمقتضى دستور 23 فبراير 1989 دفع الكثير من الجزائريين إلى تاسيس احزاب دون التفكير العميق في طرح مشاريع سياسية واجتماعية متماسكة وهادفة. كما ان النظام الحاكم في الجزائر لم يقتنع بمزايا المشاركة السياسية والحرية وفسح المجال امام

---

[31]- عبد الله حمودي وآخرون، **وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، (الدارالبيضاء: دار توبقال للنشر، 1998)، ص.23

[32]- المرجع نفسه، ص.200

[33]- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2001)، ص.266

مؤسسات المجتمع المدني، بقدر ما عكس هروبا من ازمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة داخل النظام السياسي في الجزائر.[34]

لقد اشار "جان نويل فرييه" في دراسته عن التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا إلى ان الجزائر تضم 53743 منظمة منها 823 منظمة فقط تنشط على المستوى الوطني، الشيء الذي يدل على كون هذه المنظمات ذات طابع خدمي،[35] كما يظهر في بداية التسعينيات تحرك رجال الاعمال نحو التنظيمات المدنية، حيث شهدت الجزائر خمس منظمات لارباب الاعمال.[36] وفيما يلي اهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر:[37]

اولا: تنظيمات العمال والمهنيين: تعد هذه النقابات إلى جانب منظمات حقوق الإنسان من انشط التنظيمات المدنية في الجزائر، **لا**عتبارات عدة اهمها انها تحصل لاعضائها على مكاسب، وارتفاع المستوى التعليمي والوعي السياسي لاعضائها، بالإضافة إلي الاستق**لا**لية المالية النسبية لها، كما انها تعد من اهم المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ومن اهم النقابات في الجزائر الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يعد النقابة الرئيسية في البلاد. ومع هيمنتها على الساحة النقابية تاسست في كل قطاع مهني نقابات مستقلة عن السلطة، مثل النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الوظيف العمومي، النقابة الوطنية لعمال التربية، وغيرها. اما الهيئة الثانية فهي الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين. كما توجد ايضا في الجزائر نقابات الاساتذة والصحفيين والاطباء والمهندسين واتحادات رجال الاعمال والطلبة. غير ان هذه التنظيمات جميعها عديمة الفعالية في المهام المنوطة بها واصبحت واجهة ليس إلا.

---

[34]- صالح زياني، "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**, جامعة باتنة، العدد17 (ديسمبر 2007), ص.98

[35]- جان نويل فرييه، **التحول الديمقراطي المحدود في شمال إفريقيا، من المجتمع المدني إلى المشاركة السياسية**، (القاهرة: مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، 2003)، ص.21

[36]- المرجع السابق، ص.25

[37]- أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة –الحصار– الفتنة)" **مجلة المستقبل العربي**، العدد 259، (سبتمبر 2000)، ص ص.64–70.

ثانيا: المنظمات النسوية: حيث تضم اكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المراة، كما تبرز في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان الذي ينصب جزء مهم من نشاطها حول قانون الاسرة، ومنها الجمعيات التابعة تنظيميا وفكريا لاحزاب او حزب السلطة الحاكمة واهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

ثالثا: جمعيات حقوق الإنسان: ولعل اهمها: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والتي اسسها المحامي القدير "علي يحي عبد النور".[38] الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، والتي برز نشاطها خلال احداث اكتوبر 1988م. والمرصد الجزائري لحقوق الإنسان.

رابعا: الجمعيات الثقافية والتطوعية: من اهم هذه الجمعيات: الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، والحركة الثقافية البربرية. كما ارتفع عدد الجمعيات التطوعية من 12 الف جمعية عام 1989م إلى حوالي 40 الف جمعية في العام الموالي.

خامسا: الطرق الصوفية والزوايا والجمعيات الدينية: حيث تتنوع هذه الطرق فنجد الطريقة القادرية، الطريقة الشاذلية، والطريقة التيجانية وغيرها، وقد اصبح للزوايا منذ سنة 1999 دور بارز في المسار السياسي الجزائري.

ورغم وجود العدد الكثير لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر[39]، وإن كان يخضع لتوجهات الدولة ما قبل عام 1990، والذي تحرر بعض الشيء في الفترة (1990 –

---

[38]- يعتبر علي يحي عبد النور أحد المشاركين في عقد روما سنة 1995، حيث يقول: "العقد الوطني المبرم في روما أهم حدث سياسي شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة، وحجر الزاوية الكفيل بحل الأزمة لأنها سياسية بالدرجة الأولى." أنظر: حواره مع جريدة **الخبر** الجزائرية، العدد 5409 (26 أوت 2008)، ص.2. ولمزيد من المعلومات أنظر أيضا كتابه: **الكرامة الإنسانية**، (الجزائر: دار إيناس للنشر، 2007). ويرى بأن الحلول الأمنية لظاهرة العنف مستحيلة، وأن الحل الوحيد الممكن إنما هو تغيير النظام الحاكم نفسه، ويمر ذلك من خلال مسار ديمقراطي حقيقي، أساسه إشراك جميع الحساسيات السياسية في إستراتيجية يقبلها الجميع ويساهم في تنفيذها.

[39]- حسب تقرير رسمي يوضح تطور عدد الجمعيات في الجزائر، بين أن عدد الجمعيات في سنة 1990 يفوق 30 ألف جمعية، ليصل سنة 1997 إلى 48201 جمعية، وفي 1998تجاوز 52026 جمعية، وفي 2002 وصل الرقم إلى 66231 جمعية، ثم قفز في 2003 إلى 73245 جمعية، ومع دخول سنة 2006 بلغ 78947 جمعية. أما في سنة 2008 فهو يتجاوز 81 ألف جمعية. أنظر جريدة **الخبر** الجزائرية، العدد 5438 (2 أكتوبر 2008)، ص.2

1992) وبنسب اقل في الوقت الحاضر، فإن كثافة تلك التشكيلات لا يمكن النظر إليها على انها مؤشرا كافيا لحرية وفاعلية المجتمع المدني في الجزائر. فقد ظلت السلطة تعمل على ممارسة اكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات، وذلك عبر وسائل عديدة كاستخدام الإجراءات الإدارية المعقدة في التعامل معها.[40] فتوسع جهاز الدولة البيروقراطي والاعتماد المطلق للفرد على الدولة، جعل من قدرة المجتمع المدني بمنظماته المختلفة على النمو والاستقلال عن الدولة، امرا في غاية الصعوبة إن لم يكن في غاية الاستحالة.[41]

واستخدمت السلطة في الجزائر صورا شتى من التدخل في مؤسسات المجتمع المدني، تبدا من القضاء تماما على اي صوت او حركة داخل هذه المؤسسات، وتنتهي بما يمكن ان يطلق عليه التدخل بالرعاية او الوصاية. ففي مصر والجزائر ورغم ان المجتمعين قد انفتحا على التجربة الديمقراطية، إلا ان المجال الاجتماعي ما يزال تحت تأثير الوصاية اثناء وجود النظم ذات الحزب الواحد في كلا البلدين، وما يزال يبحث عن استقلالية وحركة ذاتية.[42]

---

[40]- صالح زياني, المرجع السابق، ص.98

[41]- تجاوز عدد الجمعيات المعتمدة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر خلال العام الجاري 2008 نحو 81 ألف جمعية وطنية ومحلية موزعة عبر جميع ولايات الوطن. ويبدو تقسيم السلطة للجمعيات حسب طبيعة نشاطها، متوافقا مع ما تبديه من حساسيات تجاه توجهات بعينها، وذلك حسب طبيعة ملفات الاعتماد التي تقبل وأيضا التي ترفض، إذ تشير معطيات إلى انتشار الجمعيات المهنية يضاف إليها الجمعيات الرياضية والثقافية والسياحية والطبية، وتحتل الجمعيات الدينية المرتبة الأخيرة، ما يعكس الحساسية في تعامل السلطة مع هذا الصنف من الجمعيات. وتشير الإحصائيات بشأن عدد طلبات تسجيل الجمعيات لدى نفس الوزارة بأنه فاق نهاية 2007 عدد 80706 طلب، في حين أن الجمعيات الوطنية المعتمدة 952 جمعية، بينما الجمعيات المحلية فهي 79023 جمعية معتمدة. أما عدد طلبات الجمعيات التي رفض تسجيلها فقد تجاوز 731 طلب، بحجة إما تأسيس الجمعية لغرض مناف للنظام العام، أو للآداب، أو للقوانين والنظم السارية، أو عدم تمتع مؤسسي الجمعية بحقوقهم المدنية والوطنية، أو أن إنشاء الجمعية كان من قبل أعضاء كان سلوكهم منافيا لمصالح حرب التحرير الوطني. أنظر: جريدة **الخبر** الجزائرية، العدد5438 (2 أكتوبر 2008)، ص.2

[42]- أحمد زايد: المرجع السابق، ص.13

رغم تبني التعددية الحزبية في الجزائر، إلا ان الجماعة الحاكمة لم تتغيّر – على الاقل في ممارستها للحكم – وبحجة حالة اللاامن في البلاد وتطبيق قانون حالة الطوارئ[43]، لجات الجماعة الحاكمة إلى إستراتيجيات متعددة في تعاملها مع القوى السياسية والمجتمع المدني (كما سيتم توضيحه لاحقا)، واصبحت الدولة هنا مؤسسة متعددة الوظائف والمواهب والمستويات، تمثل منظمات المجتمع المدني احد مستوياتها التي يتم من خلالها إتمام وظائف جلها سياسي وبعضها الاخر ثقافي او نسوي او مهني لصالح مؤسسة الدولة او بعض رموزها، وتصبح منظمات المجتمع المدني منابر للفكر السائد وللحاكم كما تصبح القاعدة المقلوبة هي ان يكتسب المجتمع المدني شرعيته من الدولة عوضا عن ان تكتسب هي، اي الدولة، شرعيتها من المجتمع المدني.

يبدو ان الجماعة الحاكمة في الجزائر عبر توظيفها الشكلي والتجميلي للكثير من المفاهيم الحداثية كالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية، عبرت عن قدرة فائقة في الالتفاف على المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية ليس من اجل تحديث ادائها وممارساتها واليات صنع القرار فيها والاعتراف بحقيقة ان مسالة الإصلاح السياسي عملية لا خيار لها إلا القبول بها، وإنما من حيث تطويع كل ذلك بحيث لا يمس مسالة احتكار القلة للسلطة.[44]

وقد استطاعت السلطة ان تشل المعارضة تماما منذ سنة 1999، من خلال استقطاب بعض الاحزاب السياسية وضمها إلى مشروع الحكم في التحالف الرئاسي

---

[43]- قررت السلطة في 02 فيفري 1992 إعلان حالة الطوارئ في الجزائر، وتم تمديدها لمدة غير محددة. فاستمرار العمل بقوانين الطوارئ في الجزائر سمح باستخدام العنف ضد المعارضين تحت شعار تأمين النظام.

[44]- لقد بينت دراسة صادرة عن البنك العالمي وتغطي الفترة (2003 – 2004)، شملت 175 دولة، أن الحكم في الجزائر ليس راشدا. وصنفت هذه الدراسة الجزائر في مؤخرة الترتيب سواء في مجال فعالية مؤسسات الدولة، أو طريقة سير الدولة وإدارة المجتمع.
أنظر: جريدة **الشروق اليومي** الجزائرية، العدد 2000 (23 ماي 2007)

والائتلاف الحكومي قبله، وزعزعة البعض الاخر وتكسير الاحزاب المستعصية لتنفجر تم تذوب مثلما حدث لحركة النهضة تم حركة الإصلاح الوطني.

وقد ادى التصادم بين السلطة والمعارضة إلى إحداث تباعد مستمر عزل السلطة عن المجتمع بنفس الطريقة التي ضيقت فيها على المعارضة، وهناك من يعتقد[45] ان زوال المعارضة يؤدي حتما إلى طريق مسدود بالنسبة للسلطة. ولعل ابرز دليل على ذلك هو المقاطعة الواسعة، وعزوف الناخبين عن الذهاب إلى مكاتب الاقتراع في الانتخابات التشريعية التي تم إجراؤها في ماي 2007 مما اقلق السلطة وجعلها تبحث عن الحل لهذا الوضع المحرج.

إن غياب حضور منظمات غير حكومية في الجزائر مثل غياب دور القوى والمنظمات السياسية، من غير تلك الفاعلة في الدولة، لا ينفي حضورا فاعلا لمجتمع مدني فحسب، إنما يحجب ويضعف من إمكانية تشكله وبالتالي بروز فاعليته في السياق المجتمع، فلا وجود لمجتمع مدني فاعل من دون ديمقراطية قابلة للحياة والتطور؛ ولا وجود لديمقراطية فاعلة ومؤثرة من دون تداول للسلطة وسيادة القانون، ووجود قوى لهيئات المجتمع المدني.

وتتمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر في كونها علاقة هيمنة ونفي للمجتمع المدني. "فثمة صور عديدة من التدخل، تزداد بشكل سافر في النظم الدكتاتورية وتتناقص في الدول ذات الطابع الديمقراطي."[46]

---

[45]- ويتفق مولود حمروش (رئيس الحكومة الأسبق) وعبد الحميد مهري (الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني)، بأن السلطة تمارس الإغلاق على المعارضة وهو ما يؤدي بها إلى الانعزال أكثر فأكثر، فقد تميزت في مواجهة الأزمات المتشعبة برفض كل المبادرات التي تأتيها من المعارضة بمختلف توجهاتها.

[46]- أحمد زايد: المرجع السابق، ص.13

إن حالات الضعف وعدم الفعالية التي تتصف بها منظمات المجتمع المدني في الجزائر، والمشاكل الداخلية التي تعيشها،[47] تشكل عائقا امام ادائها وتطورها، كما انها تعاني من سلبيات اهما: "التناقض الكبير في توجهاتها، وتغليبها منطق المصالح الضيقة، والجمود الفكري الذي لازم بعضها، إضافة إلى الراديكالية التي ميّزت مواقف بعضها تجاه البعض الاخر، واعتمادها سياسة نفي الاخر عوض اعتمادها سياسة ومنهجية التحالفات، كلها عوامل ساهمت في إضعافها وإخفاقها."[48]

إلى جانب وجود سلبيات اخرى تحد من فعالية تكوينات المجتمع المدني نذكر منها:[49] ان عددا كبيرا من هذه التنظيمات والمؤسسات يتسم بطابع المرحلية، حيث تختفي بعد فترة قصيرة من تاسيسها، بعد اختفاء الزعيم المرتبطة به (زعيم التنظيم او امينه العام)، فيتوقف نشاط التنظيم. وقد يتسم تركيب مؤسسات المجتمع المدني بالبساطة في بنيانها او تركيزها في المدن الرئيسية، وهو ما يحرم باقي المواطنين من المشاركة، وايضا ضعف درجة التجانس في مؤسسات المجتمع المدني، بسبب انتشار الصراعات الحادة والمنافسة الشديدة بين الاشخاص.

5- المجتمع المدني في الجزائر واجهة لاحزاب سياسيه:

إن منظمات المجتمع المدني في الجزائر تتسم بكونها منظمات خاضعة للدولة او بالاحرى تابعة لها، إذ غالبا ما تعمل احزاب السلطة (جبهة التحرير الوطني او التجمع

---

[47]- صرح وزير الداخلية نورالدين يزيد زرهوني بأن 76 ألف جمعية ومنظمة تعيش انقسامات ومشاكل داخلية، ولم تجدد ملف اعتمادها، ولم تخضع للمراقبة المالية والإدارية. وخلال ذات التصريح اعترف وزير الداخلية بأن الجمعيات والمنظمات أصبحت كيانات مفبركة وتقوم على أساس الأطماع المادية والمالية لأعضائها، بعيدا عن الأهداف التي تقدمها هذه الجمعيات في ديباجة ملف اعتمادها.
أنظر: جريدة **الخبر** الجزائرية، العدد 5388 (2 أوت 2008)، ص.2.

[48]- صالح زياني: المرجع السابق، ص.99.

[49]- ثناء فؤاد عبد الله: المرجع السابق، ص.292.

الوطني الديمقراطي) على استخدام النقابات (مثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين) في سبيل الدفاع عن اهدافها، وتمرير برامجها.

إن المنظمات المهنية والنقابات في الجزائر مثلت على الدوام واجهات لقوى سياسية مؤيدة او معارضة للنظام السياسي، كما انها كانت تعتبر ساحات صراع في ما بين القوى السياسية المختلفة. وتتوزع الحركة العمالية بين عدة نقابات، تنحاز هيئاتها المسيرة إلى خط الحزب الذي يدعمها، فالمركزية النقابية تنحاز لحزب السلطة، بينما تنحاز النقابة الوطنية لمستخدمي الوظيف العمومي إلى المعارضة، بينما ينحاز المجلس الوطني لاساتذة التعليم الثانوي للتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية.[50] ولقد تحولت المجابهات بين الاحزاب من معارك حزبية مباشرة، إلى معارك عبر النقابات. كما ان المنظمات غير الحكومية الاخرى كالجمعيات المهنية (مثل فدرالية ارباب العمل) والنسوية (مثل الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات) إن هي إلا امتداد لسياسة الدولة وتابعة لها. والتنظيمات الطلابية كالإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية والإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين يمثلان جبهة التحرير الوطني، وكانت الاحزاب السياسية الاخرى ظاهرة ايضا، فكان على سبيل المثال الإتحاد العام الطلابي الحر يمثل حركة مجتمع السلم.[51]

إن الاحزاب السياسية في الجزائر وعجزها عن الوصول للسلطة او تداولها قد جعل منها، بفعل سياسة الإقصاء[52] وديمقراطية الواجهة منظمات غير قادرة على الوصول حتى

---

[50]- إن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ــ بعد المصادقة على قانون الوئام المدني في البرلمان والدعوة للتصويت عليه في الاستفتاء ــ قد التحق بالحكومة في سبتمبر 2000، ثم انسحب منها في ماي 2001 بعد اندلاع أحداث الشغب بمنطقة القبائل.

[51]- عند التطبيق للأمرية رقم 9709 لـ 6 مارس 1997 المتعلقة بالقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية، عمد حزب الشيخ محفوظ نحناح إلى تلطيف تسمية حزبه فحولها من "حماس" (حركة المجتمع الإسلامي) إلى "حمس" أي (حركة مجتمع السلم).

[52]- أبدى كل من رئيس جبهة القوى الاشتراكية حسين آيت أحمد، وعبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني الأسبق، ورئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش، استعدادهم لـ "الإسهام والمشاركة في إيجاد حل لإخراج الجزائر من الأزمة المتعددة الجوانب". وحمل بيان وقعته الشخصيات الثلاث في 14 سبتمبر 2007 نداء صريحا إلى المسؤولين في هرم السلطة بالتخلي عن أسلوب "إنكار

إلى مقاعد البرلمان. وهذا ما تفسره نتائج الانتخابات التشريعية[53] التي اجريت في 17 ماي 2007، حيث تحصلت الاحزاب (التجمع الجزائري، الجبهة الوطنية الديمقراطية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية) ــ والتي عادة ما توصف بالاحزاب المجهرية ــ على مقعد واحد لكل منها، وذلك لعوامل قد يكون منها احتكار السلطة في إطار القلة الحزبية الحاكمة، من احزاب التحالف الرئاسي.

إن احزاب التحالف الرئاسي كونها تمثل جزءا من المجتمع السياسي، فهي إما انها احزاب السلطة الحاكمة او انها احزابا خاضعة للسلطة او مدجنة من قبلها (مثل حركة مجتمع السلم وحزب العمال)، إلا ان الحال التي هي عليها الاحزاب السياسية المعارضة في الجزائر (مثل حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية والجبهة الوطنية الجزائرية)، واستحالة وصولها إلى السلطة، يجعل منها قوى خارج المجتمع السياسي، بل إنها من حيث ادوارها وطبيعة خطاب البعض منها يجعلها تنظيمات اقرب ما تكون إلى تنظيمات المجتمع المدني منها إلى تنظيمات المجتمع السياسي.

وبشكل عام، فإن المنظمات المهنية في الجزائر كما هي المنظمات الحقوقية، قد مثلت وباختلافات نسبية واجهات لاحزاب وقوى سياسية معارضة، كما انها قد مثلت ساحات اختبار وقياس لحجم الدعم الشعبي الذي قد تحظى به هذه القوى في مواجهة بعضها بعضا او في حالات اخرى في مواجهاتها للنسق السياسي القائم.

السياسة وممارسة العنف والإقصاء"، لأنها "ليست حلولا للمشاكل والصعوبات وحالة الانسداد التي يعيشها النظام"، في إشارة ضمنية إلى منع إنشاء أحزاب جديدة وغلق المجال الإعلامي أمام المعارضة. وأعرب الموقعون عن قناعتهم بأن الطريق الوحيد للخروج من حالة انعدام الأمن والاستقرار هو "مسار دمقرطة السلطة وممارستها ورقابتها". أنظر: جريدة **الخبر** الجزائرية، العدد 5118 (15 سبتمبر 2007)، ص.3.

[53]- كما تعكس نسب المشاركة المتردية (35,67 %) والنسبة المرتفعة للأصوات الملغاة أو غير المقبولة (965064 ورقة) في تشريعيات ماي 2007 خيبة المواطنين إزاء العملية الانتخابية. أنظر إلى بيان المجلس الدستوري، جريدة الخبر الجزائرية، في 20 ماي 2007

6- المجتمع المدني في الجزائر بين العمل التخصصي والنشاط السياسي:

إن انشطة المنظمات المهنية او الفكرية في الجزائر تصطبغ بايديولوجيا الحزب الحاكم او في الحالات الاخرى بأيديولوجيا الجماعات السياسية الاخرى المسيطرة على هذه المنظمات سواء اكانت إسلامية النزعة او وطنية الاتجاه، وبذلك تصبح هذه المنظمات واجهات للاحزاب السياسية اكثر منها واجهات للقطاع المهني او الثقافي او النسوي او الحقوقي المعني، كما تتخذ هذه المنظمات لونا سياسيا واحدا هو لون النظام،[54] وتتعرض القوى الاخرى المعارضة إن وجدت، داخل هذه المنظمات او في المجتمع للتهميش او الإقصاء او قد يصل مصير البعض منها او افرادها في بعض الحالات، وبفعل توظيف قوة الدولة واجهزتها للتنكيل. وقد دفعت هذه الحال البعض من قوى المعارضة، في الماضي وتحت وطاة قسوة الدولة لان تعمل، في الخفاء او في الخارج.[55]

تتنوع في الجزائر علاقات منظمات المجتمع المدني بالاحزاب السياسية، إذ قد تكون هذه العلاقات ايديولوجية او شخصية، فقد يحدث ان يكون بعض الاشخاص اعضاء في الحزب والنقابة في ان واحد، فالانتساب ــ مثلا ــ إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين يؤدي مباشرة إلى الانتساب لجبهة التحرير الوطني او التجمع الوطني الديمقراطي[56]، حيث يضم الحزبين في عضويتهما نقابيين من الاتحاد، كما نلاحظ ان اعضاء هيئة اركان الاتحاد هم انفسهم اعضاء هيئة اركان الحزب. فاحيانا لا يكون العمل

---

[54]- وقد وصف مولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق – في حوار مع الصحافة الجزائرية – النظام في الجزائر بأنه "بدون لون"، بمعنى أنه يفتقد لأي مشروع سياسي أو ثقافي أو إيديولوجي، وهو وصف جديد يطلقه "ابن النظام" كما يلقب نفسه.

[55]- قبل ظهور التعددية في الجزائر كانت التيارات السياسية بمختلف فضاءاتها وتوجهاتها، تنشط في الخفاء بعيدا عن دوائر السلطة، كنشاطات الجماعات الإسلامية في المساجد وداخل الجامعات بين صفوف الطلبة، وفي دور الثقافة والكتاب عند الشيوعيين، بينما في الخارج تواصل جبهة القوى الاشتراكية معارضتها للسلطة من خلال نوادي الأممية الاشتراكية.

[56]– يعتبر كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وجهان لعملة واحدة، حتى أن رئاسة الحكومة في الجزائر يتداول على رئاستها الأمناء العامون للحزبين، من غير مراعاة الانتماءات السياسية لأغلبية التشكيلة البرلمانية.

الخلاق داخل المجتمع المدني هو الهدف من الانخراط في نشاطه، بل يكون وسيلة لتحقيق اهداف سياسية. فهناك من يؤسس جمعية، ويعمل فيها لبعض الوقت قبل ان يسعى إلى الانضمام إلى حزب سياسي او ينخرط في النشاط السياسي في البلديات او المحليات. ويتواصل هذا النمط تواصلا كبيرا مع الافراد الذين تبتهم الحكومة عبر المجال الاجتماعي، من خلال عضوية الجمعيات او رئاسة مجالس إدارتها.[57]

إن القوانين في الجزائر تبيح للافراد والجماعات تشكيل منظمات غير حكومية كما انها تبيح تشكيل احزاب سياسية، إلا ان الدولة قد منعت، ولاسباب عدة تشكيل واعتماد احزاب سياسية جديدة، مثل حركة الوفاء والعدل لمؤسسها احمد طالب الإبراهيمي (وزير خارجية سابقا)، او حزب السيد احمد غزالي (رئيس حكومة سابقا)، فضيق مساحة الحريات السياسية في الجزائر، إضافة إلى فشل الدولة في إدماج القوى السياسية المختلفة في العملية السياسية القائمة وايضا الفشل السياسي والعجز الفكري للاحزاب السياسية في داخل السلطة وخارجها، كلها عوامل دفعت نحو تسييس بعض من منظمات المجتمع المدني.

ولا تقتصر سيطرة المجال السياسي على المجال الاجتماعي على السيطرة التشريعية، او التدخل الكلي في شؤونه، ولكنها تشتمل ايضا على وجود مستمر داخل المجال الاجتماعي. فقد يسعى بعض الافراد – وبتوجيه من المجال السياسي- إلى تاسيس منظمات غير حكومية، وإلى العمل على ربط هذه المنظمات ربطا وثيقا بالاحزاب السياسية، واكثر من ذلك فالسلطة نفسها قد تنشئ بعض التنظيمات التي تبدو وكانها جزء

[57]- أحمد زايد: المرجع السابق، ص.14.

من المجتمع المدني. وقد ينطلي ذلك على التنظيمات النسوية التي غالبا ما تنشا بقرار حكومي او سياسي، ولكنها تعمل بنظم اقرب إلى نظم المجتمع المدني.[58]

إن بعضا من المنظمات غير الحزبية قد درجت على ان تِؤدي ادوارا سياسية معلنة او غير معلنة، إلا ان الدولة قد تلجا، ولاسباب عدة لإصدار قرارات تمنع فيها منظمات المجتمع المدني من الجمع بين عملها التخصصي والنشاط السياسي او القيام باي انشطة اخرى ترى الدولة انها ذات صبغة سياسية. إلا ان الدولة قد تدعم او تجبر هذه المنظمات على استصدار بيانات تدعم فيها الدولة او تشجب فيها معارضيها في الداخل والخارج.[59]

إن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، بما فيها تلك التي كانت توصف بالجماهيرية، وتعتبر بمثابة مدارس لتكوين الإطارات، لم تعد تؤدي ذلك الدور في المرحلة الاخيرة، كونها اصبحت مجرد ادوات تستخدم في اي استحقاق سياسي او غير سياسي، وساهمت السلطة في انحراف الجمعيات والمنظمات عن مسارها عندما نجحت في تدجينها وتحويلها إلى ادوات لحشد الدعم السياسي للسلطة بمختلف مستوياتها المحلية والمركزية، واختزالها في مجرد لجان لتوقيع بيانات التاييد والمساندة لمشاريع السلطة ومواقف اقطابها وقرارات المسئولين.

وعلى العموم، فإن المجتمع المدني في الجزائر عبارة عن منظمات تعمل في الفضاء الذي يفصل بين العائلة والدولة؛ كما انها منظمات لا تعمل في السياسة إلا ان

---

[58]- المرجع نفسه، ص.13.

[59]- لقد تم اجتماع في جانفي 1995 بين كل من: آيت أحمد، الأمين العام لجبهة القوى الاشتراكية، وعبد الحميد مهري، الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، وأنور هدام، الممثل عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبن بلة، رئيس الحركة الديمقراطية الجزائرية، وعبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة، ولويزة حنون الناطقة الرسمية لحزب العمال، وعلي يحي عبد النور رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، تحت رعاية المجموعة الكاثوليكية سانت – جيديو بروما، حيث أمضوا على عقد واتفاق من أجل تسوية سياسية وسلمية للأزمة الجزائرية، مع المطالبة برفع الحظر على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واحترام "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" والتعددية، والتداول السلمي على السلطة ورفض العنف، والاعتراف بمبادئ الثورة التحريرية والشخصية الجزائرية. لكن السلطة آن ذاك وقفت ضد المشاركين واتهمتهم بالخيانة، وحرضت المجتمع المدني لإصدار بيانات تنديد واستهجان.

السياسة قد تتقاطع مع بعض من انشطتها، إلا انها لا تكوّن العنصر الاصيل من نشاطها كما هو حال الاحزاب السياسية. "وفي حقيقة الامر، فإن المجتمع المدني وقع تحت حصار الدولة التي لا تثق بالمجتمع، والميراث الثقافي الذي يحد من قدراته، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع المدني بحرية الحركة."[60]

7- اسس تطوير المجتمع المدني في الجزائر:

هناك علاقة عضوية ثابتة بين المشروع الديمقراطي والمجتمع المدني، إذ لا يتحقق اي منهما في غياب الاخر. ولا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية وتابعة او فاقدة للشرعية، وبالتالي فإن عملية بناء المجتمع المدني في الجزائر وتفعيله تتضمن في الوقت نفسه عملية إعادة بناء للدولة بحيث تصبح دولة مؤسسات وقوانين تلتحم بمجتمعها المدني وتتفاعل معها تعبيرا عنه وانبثاقا منه.[61]

من اهم اسس تطوير المجتمع المدني في الجزائر نشر قيم المشاركة والتسامح والولاء والانتماء في المجتمع. وفي هذا الإطار تبرز اهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع. تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة. وطالما ان العلاقة بين الطرفين هي علاقة عضوية، فالدولة نفسها يمكن ان تحكم بإحدى قوى المجتمع المدني او بائتلاف يضم اكثر من قوة، ويتوقف ذلك على نتائج العملية الانتخابية.[62]

60- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.283

61- المرجع نفسه، ص.294

62- لا يحمل المواطنون هذه الانتخابات على محمل الجد لأنهم يعلمون أن العملية الانتخابية مزورة كما يعبر عنه صراحة في الجزائر. أنظر: محمد حشماوي. "التمثيل السياسي في الجزائر: بين علاقات الزبونية والنهب 1997 – 2002" ، **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي**، الجزائر، العدد 19 (خريف / شتاء 2004)

ولذلك فمن المهم تطوير هذه العلاقة بحيث لا يفهم ان تقوية مؤسسات المجتمع المدني واستقلالها سيكون على حساب إضعاف الدولة، لاننا في حاجة إلى دولة قوية، قادرة، عادلة، تطبق الديمقراطية، وتعطي المجتمع المدني فرصة النمو والازدهار. ويتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل تحديد الاطر والاليات التي تكفل صياغة العلاقة بينها على اسس موضوعية ومؤسسية مما ينعكس إيجابا على المجتمع.[63]

في حالة الجزائر، فإن حل مشكلة هجانة النظام او الإصلاحات[64] الديمقراطية لا يكون من غير دمقرطة مرتبطة بالمجتمع المدني، وضمان البيئة الملائمة للمنافسة الحرة والمشاركة الحرة في العملية الانتخابية، "فالانتخابات المفتوحة والحرة والنزيهة هي جوهر الديمقراطية، وشرطها المحتوم."[65] ويجب ان يأتي التغيير حسب اجندة داخلية (من الجزائر) تطرحها قوى ضاغطة من المجتمع المدني والاحزاب السياسية. كما انه لا يمكن للمجتمع المدني ان يكون بديلا عن الاحزاب السياسية، وان الإصلاح القادم سيكون لصالح الطبقات الوسطى التي تم تهميشها، ولم تاخذ اي دور بين جماعات المصالح.[66] وعلى العموم، هناك نقاط يجب إتباعها بشكل واضح للانطلاق نحو المستقبل، يمكن حصرها فيما يلي:

---

[2]- عبد الغفار شكر: المجتمع الأهلي, المرجع السابق، ص.95- 96

[64]- في نهاية التسعينيات حدثت إصلاحات تحرير اقتصادي هامة في الجزائر، لكن الإصلاحات السياسية لم تتخلف عن التعديل الاقتصادي فحسب بل استعملت إستراتيجية السيطرة على الحقوق السياسية باسم الضرورات الاجتماعية والاقتصادية لتأخير الإصلاح السياسي.

[65]- Samuel Huntington, **The Third Wave : Democratization In Late Twentieth Century** (Oklahoma: University Of Oklahoma Press, 1991), pp.9-12

[66]- وحول حتمية التغيير في الجزائر يقول عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني ورئيس المؤتمر القومي العربي: "من الضروري أن تتجه الجزائر نحو خيار الحكم وهي مسألة تعد أساسية لا بد منها، واختيارنا لنظام الحكم تحكمت فيه ظروف خاصة ومرحلية، وأننا اليوم أمام مشكل محوري يتمثل في كون البلاد بحاجة إلى أن تدرس التغيير الأساسي في نظام الحكم، ومهما كانت طبيعة الإصلاحات التي يمكن إدخالها في مختلف القطاعات، فإنها تبقى بدون تطبيق لوجود عجز في نظام الحكم في عمومه، وطريق الحوار هو الحل، ومن مسؤولية النخبة أن تدرس ذلك." أنظر حواراته مع الصحافة الجزائرية: جريدة **الخبر الأسبوعي**، العدد 440 (من 4 إلى10 أوت 2007).

1- القطيعة مع الماضي وخلق خطاب جديد يتناسب مع المطالب الحالية.
2- على الصحافة الجزائرية ان تضطلع بدور قيادي في هذه المسالة، لان الصحافة لها دور فاعل في بناء المجتمع.
3- الاتفاق على قيم محددة كالعودة للقيم الإسلامية، او اعتماد التقاليد الوطنية، بحيث تصب في النهاية في إطار تحرر الفرد وازدهار شخصيته.
4- توصّل جميع القوى الجزائرية الفاعلة من الوصول إلى عقد وطني مشترك يكون قادرا على الانطلاق نحو مستقبل واعد، وهذا العقد المشترك يكون في التفاهم بين النخب (رجال اعمال، اصحاب السلطة الدينية، المتقفون، وغيرهم...)
5- تطوير النظام السياسي الجزائري حتى يستوعب جميع المصالح ويسمح لهذه المصالح بالتعبير عن نفسها بشكل سلمي من دون اللجوء للعنف.

الخاتمه:

الواضح ان المنظمات والجمعيات فقدت مصداقيتها كمجتمع مدني كان يمكن ان يؤدي دورا حيويا في ترقية الديمقراطية والحريات في الجزائر والدفاع عن الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمنضوين في هذه الجمعيات، وبذلك يمكنها ان تكون حارسة على التجربة الديمقراطية في الجزائر إذ تخادلت القوى السياسية عن القيام بهذا الواجب، لكنها فضلت المناصب السياسية والبحث عن المكاسب الشخصية.

مما سبق يمكن ان نفهم امورا تبدو لصيقة بالممارسات السياسية وبالمجتمع السياسي، لكنها تتعلق بالمجتمع المدني في الجزائر، فنجده يتداخل بطرق شتى مع المجال السياسي وفي تبادل واضح للادوار، تتشابك العلاقات وتتداخل بحيث يصعب الفصل بينها في الكثير من الاحيان نتيجة عدم وضوح الحدود الفاصلة بين ما هو سياسي وما هو مدني، وتوجيه هذا الاخير لخدمة مصالح سياسية. وهكذا اصبح المجتمع المدني تحت تاثير جماعات المصالح في الجزائر يقوم بوظائف اخرى غير التي انشئ عليها، ومرد

ذلك تمييع دور منظمات المجتمع المدني، إلى جانب تهجين الاحزاب السياسية وتفريغها من محتواها، بحيث تشكلت في الجزائر قوى سياسية لها اهداف سياسية ولكن ببنية مدنية، مما جعل المواقف والانتماءات والتحالفات السياسية تتغير على نحو سريع وغير مفهوم.

البيبلوغرافيا:

بالعربيه:

1 - ابو حلاوة، كريم. **إشكاليه مفهوم المجتمع المدني** (النشاة، التطور والتجليات): دمشق، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998

2 - بشارة، عزمي. **المجتمع المدني دراسه نقديه**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001

3 - بلقزيز، عبد الاله. "العنف السياسي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد207 (ابريل-ماي 1996)

4 - بيرتراند بادي. **التنميه السياسيه**، ترجمة محمد نوري المهدوي، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2001)

5 - الحامد، ابو بلال عبد الله. **تلاتيه المجتمع المدني**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004

6- حواس، محمود. "العالم العربي والمجتمع المدني"، الحوار المتمدن، العدد 1371(نوفمبر2005)

7 - حمودي، عبد الله واخرون. **وعي المجتمع بداته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1998

8 - حمروش، مولود. حوار مع جريدة **الخبر الاسبوعي**، العدد 460 (من 22الى 28 ديسمبر 2007)

9 - الحمداني، قحطان احمد سليمان. **الاساس في العلوم السياسيه**، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004)، ص.345

10- حشماوي، محمد. "التمثيل السياسي في الجزائر: بين علاقات الزبونية والنهب 1997 – 2002" ، **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي**، الجزائر، العدد 19 (خريف / شتاء 2004)

11- خليل، حامد. "الوطن العربي والمجتمع المدني"، **كراسات إستراتيجيه**، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق، العدد الاول، السنة الاولى، خريف 2000

12- دايموند، لاري. **مصادر الديمقراطيه ــ ثقافه المجموع ام دور النخبه** ــ ترجمة سمية فلوعبود، لبنان، دار الساقي

13- الدسوقي، ايمن إبراهيم. "المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة -الحصار- الفتنة)", **مجلة المستقبل العربي**، العدد 259، (سبتمبر 2000)

14 - زايد، احمد. **النخب الاجتماعيه (حاله الجزائر ومصر)**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005

15 - زغل، عبد القادر. **مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعدديه الحزبيه**، القاهرة، مركز البحوث العربية، دار عنكان للدراسات والنشر، 1991

16 - الزيات، السيّد عبد الحليم. في سوسيولوجيا بناء السلطة(الطبقة،القوة،الصفوة)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990

17 - زياني، صالح. "تشكل المجتمع المدني وافاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، **مجله العلوم الاجتماعيه والإنسانيه**، جامعة باتنة، العدد 17 (ديسمبر 2007)

18 - السويدي، محمد. **علم الاجتماع السياسي** (ميدانه وقضاياه)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون تاريخ

19 - شكر، عبد الغفار. **اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004

20 - شكر، عبد الغفار. **المجتمع الاهلي**، دمشق، دار الفكر، 2003

21 - الصبيحي، احمد شكري. **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

22 - عبد المنعم مسعد، نيفين. **العالميه والخصوصيه في دراسه المنطقه العربيه**، القاهرة، مركز البحوث السياسية، 1991

23 - الفالح، متروك. **المجتمع والديمقراطيه والدوله في البلدان العربيه**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002

24 - فؤاد عبد الله، تناء. **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

25 - فولي، مايكل و إيدوارز، بوب. "مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة محمد احمد اسماعيل علي، **مجلة التقافه العالميه**، عدد 86 (جانفي ــ فيفري1998)

26 - فرييه، جان نويل. **التحول الديمقراطي المحدود في شمال إفريقيا، من المجتمع المدني إلى المشاركه السياسيه**، القاهرة، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، 2003

27 - قنديل، اماني. **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، 1996

28 - مهري، عبد الحميد، حوار مع جريدة الخبر الاسبوعي، العدد 440 (من 4 إلى10 اوت 2007)

المراجع الاجنبيه:

1- B. Bertrand, **Sociologie politique**, Paris: presse universitaires de France, 1979

2- Larry Diamond, « Rethinking Civil Society », **Journal of Democracy**, Vol.5, N°3 (July, 1994)

3- Robert Bianchi: Interest Group politics in **The Third Word Quarterly**, (April, 1986)

4 - Samuel Huntington: **The Third Wave, Democratization in Late Twentieth Century**, Oklahoma, University of Oklahoma Press, 1991